إشكاليات إعداد الدستور الليبي في ظل الانقسام السياسي:
تحليل دستوري مقارن

د. نوري امبارك الدعيكي
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. جامعة بني وليد
ليبيا

. المقدمــة: Introduction

يعد الدستور حجر الزاوية في بناء الدول الحديثة، حيث يضع الأسس القانونية لتنظيم السلطات، ويكفل الحقوق والحريات، ويحدد طبيعة النظام السياسي. وفي السياق الليبي، مثّل إعداد دستور دائم هدفًا مركزيا منذ سقوط النظام السابق عام 2011، إلا أن هذا المسار لم يسر وفق تصوراته الأولى، بل اصطدم بتحديات معقدة أبرزها الانقسام السياسي والمؤسساتي الحاد، الذي انعكس سلبا على مشروعية العملية الدستورية وجدواها، وأدخل البلاد في دوامة انتقالية مفتوحة.

لقد أُنشئت الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور بآلية انتخابية سنة 2014، في محاولة لإنتاج دستور يستفتى عليه شعبياً، غير أن التطورات السياسية اللاحقة، من انقسام المؤسسات التشريعية والتنفيذية وتضارب مواقف الأطراف المحلية والدولية، حالت دون استكمال هذا المسار، وتعد هذه الإشكالية نموذجًا صارخًا لتأثير الانقسام السياسي على صناعة الدساتير، خاصة في الدول الخارجة من نزاعات أو ثورات، حيث تتشابك الأبعاد القانونية مع اعتبارات السلطة والنفوذ، ويتراجع منطق التوافق الوطني لصالح الصراع على الشرعية.

ينطلق هذا البحث من فرضية أساسية مؤداها أن استمرار الانقسام السياسي في ليبيا لم يعق فقط عملية إعداد الدستور، بل أنتج بيئة مضادة للتوافق، تفتقر إلى الثقة بين الفاعلين، وتغيب فيها مؤسسات موحدة قادرة على فرض الإرادة الدستورية. ولتوسيع الرؤية، لا يكتفي البحث بتشخيص الحالة الليبية، بل يستند إلى تحليل مقارن لتجارب دول أخرى شهدت انقسامات سياسية مماثلة، كاليمن وتونس، سعياً إلى استخلاص دروس قد تسهم في إيجاد حلول واقعية قابلة للتطبيق في السياق الليبي.

وإذ يتناول البحث الخلفيات السياسية والقانونية للعملية الدستورية في ليبيا، فإنه يعالج كذلك إشكاليات شرعية الهيئة التأسيسية، وغياب التوافق حول مضمون مسودة الدستور، ومالات الاستفتاء العام، ثم يقارن ذلك بتجارب دولية أثبتت إما فشلها أو نجاحها في عبور المرحلة الدستورية رغم الانقسام، ويهدف في ختامه إلى تقديم مقترحات توازن بين ضرورات الانتقال السياسي وضمانات الاستقرار الدستوري.

في ضوء ما سبق، يتوزع البحث على فصلين رئيسيين، أولهما مخصص لتشريح الإطار الوطني الليبي وظروف إعداد الدستور في ظل الانقسام، والثاني لتحليل تجارب مقارنة تسلط الضوء على دروس دستورية ذات صلة، بما يسمح ببلورة توصيات عملية قد تُسهم في تحريك الجمود الدستوري في ليبيا نحو أفق أكثر توافقًا وشمولاً.

The constitution is the cornerstone of modern states, establishing the legal foundations for the organization of powers, guaranteeing rights and freedoms, and defining the nature of the political system. In the Libyan context, drafting a permanent constitution has been a central goal since the fall of the former regime in 2011. However, this process has not progressed as originally envisioned and has encountered complex challenges, most notably political and institutional divisions.

The crisis, which negatively influenced the legitimacy and effectiveness of the constitutional process, plunged the country into an open-ended transitional cycle.

The Constitutional Drafting Assembly was established with an electoral mechanism in 2014 in an attempt to produce a constitution that would be subject to a popular referendum. However, subsequent political developments, including the division of legislative and executive institutions and the conflicting positions of local parties,

Internationally, this process has been prevented from being completed. This problem is a stark example of the impact of political division on constitution-making, particularly in countries emerging from conflicts or revolutions, where legal dimensions are intertwined with considerations of power and influence, and the logic of national consensus recedes in favor of the struggle for legitimacy.

This research is based on the basic premise that the persistence of political division in Libya has not only hindered the constitution-making process, but has also created an environment that is anti-consensus, lacking trust among actors, and lacking unified institutions capable of enforcing constitutional will. To broaden its perspective, the research not only diagnoses the Libyan situation but also draws on a comparative analysis of the experiences of other countries.

Similar political divisions have taken place in Yemen and Tunisia, seeking to draw lessons that might contribute to finding realistic solutions applicable to the Libyan context. While the study examines the political and legal backgrounds of the constitutional process in Libya, it also addresses the issues of the legitimacy of the Constituent Assembly, the lack of consensus on the content of the draft constitution, and the implications of the general referendum. It then compares these to international experiences that have proven

Either its failure or its success in passing the constitutional stage despite the division. The aim is to conclude by presenting proposals that balance the necessities of political transition with the guarantees of constitutional stability.

In light of the above, the research is divided into two main chapters. The first is devoted to dissecting the Libyan national framework and the circumstances surrounding the drafting of the constitution.

In light of the division, the second aims to analyze comparative experiences that shed light on relevant constitutional lessons, allowing for the formulation of practical recommendations that may contribute to moving Libya's constitutional stalemate toward a more consensual and inclusive horizon.

ـ إشكالية البحث: Research problem

ما هي الإشكاليات الدستورية والسياسية التي تواجه إعداد الدستور الليبي في ظل الانقسام السياسي، وما مدى تأثير هذه الانقسامات على إمكانية التوافق على دستور دائم، مقارنةً بتجارب دستورية مماثلة في دول عرفت انقسامات مشابهة؟

ـ فرضيات البحث: Research hypotheses

الانقسام السياسي يؤثر سلبا على حيادية ومشروعية عملية إعداد الدستور.

غياب مؤسسات دستورية موحدة يعرقل تنفيذ نتائج الاستفتاء على الدستور.

المقارنة مع تجارب دول أخرى مثل اليمن وتونس قد تكشف عن نماذج بديلة أو حلول ممكنة.

ـ أهمية البحث: The importance of research

يمثل إعداد دستور دائم أحد الركائز الأساسية لبناء الدولة الليبية الحديثة، إلا أن استمرار الانقسام السياسي بين المؤسسات والكيانات المختلفة شكّل عائقًا أمام هذه العملية، ما أفرز تحديات قانونية ودستورية معقدة تتطلب تحليلًا معمقًا.

ـ أهداف البحث: Research objectives

ـ تحليل واقع المسار الدستوري في ليبيا في ظل الانقسام.

ـ إبراز العوامل السياسية والقانونية التي تعيق إعداد الدستور.

ـ تقديم مقارنة مع تجارب دولية بهدف استنتاج دروس قابلة للتطبيق.

ـ منهجية البحث: Research methodology

المنهج التحليلي لتحليل الوثائق والنصوص الدستورية، والمنهج المقارن: لمقارنة الحالة الليبية بتجارب دول مثل اليمن، تونس.

ـ تقسيمات البحث: Search divisions

الفصل الأول: الإطار النظري والواقعي لعملية إعداد الدستور في ليبيا.

المبحث الأول: الخلفية القانونية والسياسية لعملية إعداد الدستور الليبي.

1. التطور التاريخي للمسار الدستوري الليبي (1951–2011)

2. الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور: التشكيل، الاختصاصات، والجدل القانوني.

3. المراحل الرئيسية لمسار إعداد الدستور (2014–2024).

المبحث الثاني: آثار الانقسام السياسي على المسار الدستوري.

1. تداخل السلطات وازدواجية الشرعية بين المؤسسات وتأثيرها على المسار الدستوري.

2. تباين المواقف الإقليمية والدولية وتأثيرها على العملية الدستورية.

3. غياب آليات موحدة لتنظيم الاستفتاء واعتماده.

الفصل الثاني: تحليل مقارن لتجارب إعداد الدستور في دول الانقسام

المبحث الأول: تجربة اليمن في إعداد الدستور بعد الثورة.

1. المبادرة الخليجية والحوار الوطني الشامل في اليمن.

2. أبرز التحديات والاختلافات السياسية والطائفية وتأثيرها على مسار إعداد الدستور اليمني.

3. لماذا فشلت مسودة الدستور اليمني في تحقيق التوافق.

المبحث الثاني: التجربة التونسية كنموذج للتوافق الدستوري

1. إدارة المرحلة الانتقالية بعد الثورة.

2. صياغة دستور 2014 البناء التوافقي ومضامين المشروع.

3. الدروس المستفادة من التجربة التونسية في السياق الليبي.

الفصل الأول: الإطار النظري والواقعي لعملية إعداد الدستور في ليبيا.

مثل الدستور أكثر من مجرد وثيقة قانونية تنظم شؤون الدولة، فهو تعبير عن التوافق الوطني ونتاج عقد اجتماعي يحدد طبيعة السلطة وحدودها وعلاقتها بالمواطن. في السياق الليبي، تحول إعداد الدستور من استحقاق قانوني إلى أزمة سياسية مفتوحة، تعكس عمق الانقسامات البنيوية في مؤسسات الدولة والمجتمع، وتطرح تساؤلات جوهرية حول طبيعة الدولة المنشودة ومَن يمتلك الشرعية في رسم معالمها المستقبلية.

لقد دخلت ليبيا منذ 2011 مرحلة انتقالية طويلة، تخللتها محاولات متعددة لبناء نظام دستوري جديد يخرج البلاد من حالة الفراغ التشريعي ويؤسس لمؤسسات دائمة، غير أن تلك المحاولات ووجهت بعقبات متراكمة، لم تكن قانونية فقط، بل سياسية واجتماعية وأمنية في جوهرها. وقد كان تأسيس الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور أحد أبرز معالم هذا المسار، لكنه ولد في مناخ مضطرب، يفتقر إلى الضمانات الدستورية، وإلى مرجعية وطنية موحدة تحتكم إليها جميع الأطراف.

يهدف هذا الفصل إلى تفكيك الخلفية القانونية والسياسية التي تشكلت فيها العملية الدستورية في ليبيا، من خلال قراءة تاريخية للمراحل التي سبقت مشروع الدستور، وتحليل السياقات التي رافقت تشكيل الهيئة التأسيسية، مع التركيز على المعضلات التي واجهت هذا المسار، لا سيما بعد انفجار الانقسام السياسي والمؤسسي. كما يسعى الفصل إلى تقديم رؤية نقدية للإطار الدستوري المؤقت، وتبيان أوجه القصور التي أعاقت الوصول إلى دستور دائم.

ينقسم الفصل إلى مبحثين: يركز المبحث الأول على تطور المسار الدستوري في ليبيا ومراحل إعداد مشروع الدستور، أما المبحث الثاني فيحلل أثر الانقسام السياسي والازدواج المؤسسي على جدوى العملية الدستورية، تمهيدًا لتناول المقارنات في الفصل اللاحق مع تجارب دولية مشابهة.

المبحث الأول: الخلفية القانونية والسياسية لعملية إعداد الدستور الليبي.

لا يمكن فهم تعثر المسار الدستوري في ليبيا دون الرجوع إلى الخلفية القانونية والسياسية التي صاغت ملامح الدولة الليبية في مختلف مراحلها. فالتجربة الليبية مع الدساتير لم تكن مجرد ممارسة قانونية تقليدية، بل كانت مرآة تعكس تحولات بنيوية عميقة في طبيعة النظام السياسي، وتوازنات السلطة، وصراع الشرعيات، وهو ما جعل مسألة إعداد دستور جديد بعد 2011 شديدة التعقيد، وتخضع لرهانات تتجاوز النصوص لتلامس جوهر الدولة وهوية المجتمع.

لقد تعاقبت على ليبيا منذ الاستقلال عدة أنماط دستورية متباينة، بدءًا من دستور 1951 الذي حاول تأسيس نظام ملكي قائم على وحدة الدولة مع مراعاة التنوع الجغرافي، وصولًا إلى الإعلانات الدستورية المتتالية التي رافقت نظام الجماهيرية، ثم تلك التي أُقرت بعد ثورة 17 فبراير، في محاولة لتنظيم المرحلة الانتقالية. لكن غياب الاستقرار السياسي، واحتدام الانقسامات، أفرزا بيئة دستورية هشة وغير مستقرة.

يسعى هذا المبحث إلى تحليل السياق الذي وُلدت فيه فكرة إعداد دستور جديد في ليبيا، بدءًا من الإطار القانوني لتشكيل الهيئة التأسيسية، مرورًا بإصدار المسودة، وانتهاءً بالعقبات التي واجهت تنفيذ الاستحقاق الدستوري، سواء على المستوى القانوني أو السياسي أو المجتمعي. كما يسلط الضوء على أزمة التوافق حول مضمون المشروع الدستوري، وما إذا كان يعكس الإرادة العامة أم يعيد إنتاج الخلافات القائمة بصيغة قانونية.

1.التطور التاريخي للمسار الدستوري الليبي (1951–2011).

يشكل التاريخ الدستوري الليبي مدخلًا أساسيًا لفهم تعقيدات المسار السياسي والقانوني للدولة الليبية، إذ إن جذور الأزمة الدستورية المعاصرة لا تنفصل عن الإرث الدستوري المتقلب الذي عرفته ليبيا منذ استقلالها سنة 1951. وقد شهد هذا المسار ثلاث مراحل دستورية رئيسية: مرحلة الدستور الملكي (1951–1969)، ومرحلة الحكم الثوري وما صاحبها من تغييب للدستور (1969–2011)، ثم مرحلة الإعلانات الدستورية المؤقتة عقب سقوط النظام في 2011.

بدأت المرحلة الأولى مع إعلان الاستقلال الليبي في 24 ديسمبر 1951، حين صدر دستور المملكة الليبية المتحدة الذي وضع لبنة الدولة الليبية الحديثة. تميّز هذا الدستور بطبيعة تعاقدية تُجسّد صيغة توافقية بين أقاليم البلاد الثلاثة (برقة، طرابلس، فزان)، وقد تبنّى نظامًا ملكيًا اتحاديًا. تضمّن الدستور 192 مادة وزّعت على عشرة أبواب، وركّز على الفصل بين السلطات، واستقلال القضاء، وكفالة الحقوق والحريات العامة، كحرية التعبير والاجتماع والتنقل، ما جعله من أكثر الدساتير العربية تقدمًا في ذلك الوقت من حيث الصياغة القانونية والمحتوى الحقوقي[1].

غير أن التطبيق العملي لهذا الدستور واجه تحديات بنيوية، أبرزها ضعف الثقافة الدستورية، ومحدودية المشاركة السياسية، وتركّز السلطة الفعلية بيد العائلة الملكية والمقربين منها. وفي عام 1963، تم تعديل الدستور بشكل جذري من خلال إلغاء النظام الاتحادي واعتماد النظام المركزي، وهو التعديل الذي انعكس بشكل مباشر على توزيع السلطات والموارد، حيث أدى إلى تهميش واضح للأقاليم الشرقية والجنوبية لصالح العاصمة طرابلس، ما أسهم في تنامي الشعور بعدم التوازن والغبن الجهوي، وخلق توترات كامنة داخل البنية السياسية للدولة الناشئة[2].

أما المرحلة الثانية فقد بدأت مع الانقلاب العسكري في 1 سبتمبر 1969 بقيادة العقيد معمر القذافي، حيث تم إلغاء دستور 1951 بموجب الإعلان الدستوري المؤقت الصادر في 11 ديسمبر 1969، الذي جاء في صيغة عامة تفتقر إلى المعايير الأساسية للبناء الدستوري الحديث، حيث خلا من الضمانات الفعلية للفصل بين السلطات، ولم ينص على آليات واضحة لممارسة الرقابة أو تحديد دور المؤسسات. وبذلك تم استبدال النظام الملكي الاتحادي بنظام ثوري مركزي أحادي، يقوم على ما سُمي لاحقًا بـ "الشرعية الثورية" بدلًا من الشرعية الدستورية[3].

ابتداءً من عام 1977، دخلت ليبيا فيما يمكن تسميته بـ "المرحلة اللا–دستورية"، حين تم إعلان "قيام سلطة الشعب" في خطاب القذافي الشهير، وما تلاه من صدور "وثيقة إعلان قيام سلطة الشعب"، التي نصّت على أن الشعب يمارس السلطة مباشرة من خلال المؤتمرات الشعبية واللجان الثورية، وأن القائد هو "قائد الثورة" ومرشدها. لم تعد هناك سلطة تشريعية أو تنفيذية بالمعنى التقليدي، بل استبدلت بمفاهيم "النظرية العالمية الثالثة" و"الكتاب الأخضر"، اللذين حملا طابعا أيديولوجيا ضبابيا أكثر من كونهما نصوصًا دستورية واضحة، وبهذا تم تذويب البنية القانونية للدولة لصالح شخصنة الحكم وتقديس الزعيم[4].

طيلة أربعة عقود، لم تجر أي محاولة جادة لوضع دستور دائم، بل كان يتم اللجوء إلى "وثائق ثورية" وإعلانات سياسية لتبرير تركيز السلطة، وقد أدى هذا الغياب الطويل لدستور مؤسسي إلى تكريس الفراغ الدستوري، وحرمان الشعب الليبي من حقه في التمثيل السياسي الحقيقي والمساءلة، كما ساهم في تغييب الدولة القانونية، وانهيار منظومة العدالة والفصل بين السلطات. هذه التجربة خلفت تراثا من الشكوك حول جدوى المسارات الدستورية، وهو ما انعكس لاحقا بعد سقوط النظام في 2011 على نظرة الليبيين إلى محاولات إعداد دستور جديد، خاصة في ظل استمرار الانقسامات السياسية والمؤسساتية[5].

وبذلك يمكن القول إن ليبيا دخلت مرحلة ما بعد الثورة وهي تفتقر إلى إرث دستوري مستقر يُمكن البناء عليه. فالدستور الملكي الذي تمتع ببعض المصداقية السياسية تم طمسه، والنظام الجماهيري أهمل كليًا فكرة الدستور بمعناه الحديث، هذا الإرث جعل من مسألة صياغة دستور جديد تحديا وجوديا وليس فقط قانونيا، إذ لا يتعلق فقط بصياغة النصوص، وإنما بإعادة بناء الثقة الوطنية، وتحديد هوية الدولة، وإرساء أسس التعايش والتوازن بين مكوناتها السياسية والاجتماعية والجغرافية.

2. الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور: التشكيل، الاختصاصات، والجدل القانوني.

شكلت الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور أحد أهم معالم المرحلة الانتقالية في ليبيا بعد 2011، واعتُبرت حجر الزاوية في مشروع إعادة تأسيس الدولة على أسس دستورية جديدة. وقد استند تأسيس هذه الهيئة إلى المادة (30) من الإعلان الدستوري الصادر في 3 أغسطس 2011، المعدَّل بالقانون الدستوري رقم (1) لسنة 2013، والتي نصت على انتخاب هيئة تأسيسية من قبل الشعب تتولى إعداد مشروع دستور دائم يُعرض لاحقًا على الاستفتاء الشعبي العام[6].

وقد تم تشكيل الهيئة بموجب القانون رقم (17) لسنة 2013 بشأن انتخاب الهيئة التأسيسية، حيث نص القانون على أن تتكوّن الهيئة من (60) عضوًا، يُنتخبون بالاقتراع العام المباشر مناصفة بين الأقاليم الثلاثة التقليدية (طرابلس، برقة، فزان)، أي بواقع 20 عضوًا لكل إقليم. وتم تخصيص بعض المقاعد للمكونات الثقافية (الأمازيغ، التبو، الطوارق) لضمان تمثيلها، غير أن هذه المكونات انسحبت لاحقًا بسبب ما اعتبرته تهميشًا لمطالبها في القوانين المنظمة للعملية الدستورية[7].

من الناحية التنظيمية، اعتُبرت الهيئة التأسيسية هيئة منتخبة مستقلة ذات طبيعة تأسيسية، لها مهمة محددة ومؤقتة وهي صياغة مشروع الدستور الجديد. وقد منحها القانون صلاحية وضع اللائحة الداخلية المنظمة لعملها، وتشكيل لجان فرعية، والاستعانة بخبراء قانونيين، وعقد جلسات في أي مدينة تراها مناسبة. إلا أن هذه الصلاحيات بقيت في إطار الصياغة فقط، دون امتداد إلى آليات فرض المشروع أو الدفاع عنه قانونيًا، مما جعلها رهينة للتجاذبات السياسية والمؤسسية[8].

أثار تشكيل الهيئة وإطارها القانوني جدلا واسعا في الأوساط القانونية والسياسية، على أكثر من صعيد:

1. التمثيل الجهوي والعرقي: رغم توزيع المقاعد بالتساوي بين الأقاليم، إلا أن هذا التوزيع أعاد إحياء منطق المحاصصة الجغرافية، وهو ما اعتبره البعض تجاوزًا لمبدأ المساواة بين المواطنين. كما أن المكونات الثقافية (خصوصًا الأمازيغ) قاطعت الانتخابات بسبب رفض تضمين "الحقوق اللغوية والثقافية" في الوثائق التأسيسية، وهو ما أثار تساؤلات حول مدى تمثيل الهيئة لجميع أطياف المجتمع الليبي[9].

2. الاختصاص التأسيسي المحدود: اعتبر عدد من الخبراء أن الهيئة التأسيسية لا تملك "سلطة تأسيسية أصلية" بل "سلطة تأسيسية مشتقة"، نظرًا لأنها مقيدة بنصوص الإعلان الدستوري، ولا تملك استقلالًا تامًا عن باقي السلطات الانتقالية (المؤتمر الوطني، ثم مجلس النواب لاحقًا). وهذا الأمر أضعف من صلاحيات الهيئة، وجعل مشروعها عرضة للرفض أو التجاوز من قبل السلطات السياسية[10].

3. غياب الضمانات الدستورية لنجاح المسار: لم يتضمن الإعلان الدستوري أو القوانين المكملة له آلية واضحة في حال رفض مشروع الدستور في الاستفتاء، أو حدوث انسداد داخل الهيئة نفسها. كما لم تحدد مدد زمنية ملزمة، مما أدى إلى تمديد عمل الهيئة لسنوات، وفتح الباب أمام الطعن في شرعيتها واستمراريتها، خاصة بعد الانقسام السياسي والمؤسسي في البلاد منذ عام 2014[11].

بالإضافة إلى ما سبق، أدّى التدخل السياسي في عمل الهيئة، ومحاولة بعض القوى فرض أجندات معينة، إلى تعثر التوافق داخلها، لا سيما في القضايا الخلافية مثل نظام الحكم، توزيع الثروات، مركزية الدولة، والهوية الثقافية والدينية. كما أن التصويت النهائي على مشروع الدستور في 29 يوليو 2017 – بأغلبية 43 صوتًا من أصل 44 عضوًا حضروا الجلسة – أثار موجة من الطعون القانونية، حيث اعتبر منتقدون أن الجلسة خالفت اللائحة الداخلية للهيئة، وشابها ضعف في النصاب القانوني، إضافة إلى اتهامات بالتسرع وعدم الشفافية[12].

وفي هذا السياق، أصدرت المحكمة العليا الليبية أحكامًا متباينة، إذ رفضت بعضها طعونًا تتعلق بشرعية الهيئة، لكنها في أحكام أخرى أقرت ببعض الإخلالات الشكلية في عملها، مما عمّق من حالة الغموض القانوني والسياسي المحيط بها. وهذا الجدل المستمر انعكس سلبًا على مشروع الدستور ذاته، وأضعف فرص قبوله شعبيًا، وجعله عرضة للتجاذبات بدلًا من أن يكون أداة للتوحيد والوفاق.

وعليه، فإن تجربة الهيئة التأسيسية الليبية، رغم أهميتها الرمزية والتاريخية، تكشف عن إشكاليات مركبة تتعلق بالشرعية، والتمثيل، والصلاحيات، والبيئة السياسية الحاضنة للعملية الدستورية، وهو ما يؤكد أن صياغة الدساتير في الدول الخارجة من النزاعات لا يمكن أن تنجح في ظل انقسامات عميقة، وغياب توافق وطني جامع، بل تتطلب عملية تشاركية شاملة، وضمانات دستورية وسياسية حقيقية تدعم الاستقلالية والشرعية والشفافية في آن واحد.

3. المراحل الرئيسية لمسار إعداد الدستور (2014–2024).

مثل مسار إعداد الدستور الليبي خلال الفترة الممتدة من عام 2014 إلى عام 2024 تجربة معقدة ومتشعبة، اتسمت بالتداخل بين العوامل القانونية والسياسية والاجتماعية، في ظل استمرار حالة الانقسام المؤسسي والصراع على الشرعية، ويمكن تقسيم هذا المسار إلى أربع مراحل رئيسية، تعكس كل منها سياقات متباينة أثرت في طبيعة العملية الدستورية وجدواها، سواء على مستوى الهيكل المؤسسي أو الشرعية السياسية أو التوافق الوطني.

1. مرحلة التأسيس والصياغة (2014–2017).

انطلقت هذه المرحلة رسميا عقب انتخاب الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور في فبراير 2014، حيث باشرت الهيئة عملها في مدينة البيضاء، وواجهت منذ البداية إشكاليات ترتبط بالمقاطعة من قبل مكونات أمازيغية وتبوية، فضلاً عن الطعون القضائية التي شابت العملية الانتخابية. ورغم هذه العراقيل، شرعت الهيئة في إعداد المسودة عبر لجان فنية متخصصة، تركزت أعمالها على ملفات محورية مثل: شكل الدولة، نظام الحكم، الهوية، السلطة القضائية، توزيع الثروات، والمركزية الإدارية[13].

وقد تكللت هذه المرحلة بإقرار الهيئة لمسودة نهائية بتاريخ 29 يوليو 2017، حيث صوّت لصالح المشروع 43 عضوًا من أصل 44 حضروا الجلسة. غير أن هذا التصويت أثار جدلاً واسعًا بشأن مدى قانونيته، إذ طعن عدد من الأعضاء والجهات في صحة انعقاده ومدى توافقه مع لائحة الهيئة الداخلية. ورغم ذلك، تم اعتبار هذه المسودة هي المشروع الرسمي الذي يفترض أن يُعرض على الاستفتاء الشعبي لاحقا[14].

2. مرحلة الطعن والتجاذب السياسي (2017–2019).

بعد إقرار المسودة، بدأت مرحلة جديدة من الجدل القانوني والمؤسسي حول صلاحية الهيئة واستمرارية عملها، وطُرحت أمام المحكمة العليا طعون تتعلق بمشروعية التصويت الأخير. وقد قضت الدائرة الدستورية في سبتمبر 2017 برفض الطعن، معتبرة أن المسار الدستوري يظل قائمًا وفقًا للإعلان الدستوري، الأمر الذي أضفى نوعًا من الشرعية الإجرائية على المشروع[15].

إلا أن هذا القرار القضائي لم ينهِ الخلاف السياسي، بل دخل المشروع في مأزق نتيجة غياب الإرادة السياسية بين الأطراف المتصارعة (مجلس النواب ومجلس الدولة)، إضافة إلى ضغوطات داخلية من مكونات اجتماعية رافضة لبعض بنود المسودة، خاصة تلك المتعلقة بتوزيع السلطات والثروات، كما استمرّ موقف المقاطعة من قبل بعض المكونات الثقافية (وخاصة الأمازيغ) باعتبار أن المسودة لم تلبِّ مطالبهم المتعلقة بالهوية واللغة[16].

3. مرحلة التجميد والترقب (2019–2021).

مع اشتداد الأزمة السياسية واندلاع الحرب على العاصمة طرابلس في أبريل 2019، دخل مسار الدستور في حالة جمود فعلي، حيث توقفت النقاشات حول الاستفتاء، وتراجعت الأولوية الدستورية لصالح الملفات الأمنية والعسكرية. ورغم استمرار المطالب من المجتمع المدني والبعثة الأممية بضرورة العودة إلى المسار الدستوري، ظل مشروع الدستور مجمّدًا فعليًا، ولم يُتخذ أي قرار سياسي واضح بشأن آلية المضي قدما به، وقد فشل مجلس النواب في إصدار قانون الاستفتاء، رغم عدة محاولات للنقاش داخل لجانه القانونية[17].

4. مرحلة إعادة الطرح والبدائل (2021–2024).

بعد وقف إطلاق النار في أكتوبر 2020، بدأت جهود أممية جديدة لإعادة ترتيب المسار السياسي، وكان من ضمن ذلك تشكيل ملتقى الحوار السياسي الليبي الذي ناقش المسارات الممكنة، بما فيها مسألة الدستور. انقسم الرأي بين من يدعو إلى اعتماد مشروع 2017 كأساس للمرحلة المقبلة، وبين من يطالب بإعداد قاعدة دستورية جديدة مؤقتة تنظم الانتخابات أولاً، ثم يُعاد فتح الملف الدستوري لاحقًا. وقد تم الاتفاق ضمن ملتقى الحوار في جنيف على ضرورة إيجاد قاعدة دستورية مؤقتة، مع الإشارة إلى أهمية إجراء الاستفتاء على مشروع الدستور في مرحلة لاحقة[18].

في يناير 2021، أقرّ مجلس النواب قانونًا مبدئيًا للاستفتاء، إلا أن مجلس الدولة رفضه من حيث الشكل والمضمون، مما أدى إلى استمرار الانسداد. وفي عامي 2022 و2023، شهدت العملية محاولات من لجنتي 6+6 (المشكّلتين من مجلسي النواب والدولة) للتوافق على قاعدة دستورية تنظم الانتخابات، إلا أن الخلافات حول شروط الترشح للرئاسة، ودور المؤسسة العسكرية، أدّت إلى فشل تلك الجهود.

بحلول عام 2024، أصبح مشروع الدستور الليبي أقرب إلى التجميد الكامل، حيث لم يتم الاتفاق على آلية واضحة لإجراء الاستفتاء عليه، ولا توجد سلطة تنفيذية موحدة قادرة على تنظيم هذا الاستحقاق، وأمام هذا الواقع أصبح النقاش الدستوري في ليبيا محصورا بين خيارين متباينين: إما اعتماد مشروع 2017 بعد تعديله، أو البدء بمسار تأسيسي جديد، وهو ما يتطلب توافقا سياسيا شاملا، لم يتوفر حتى الآن.

المبحث الثاني: آثار الانقسام السياسي على المسار الدستوري.

أصبح من المسلّم به أن الانقسام السياسي الذي تعيشه ليبيا منذ عام 2014 لم يقتصر على الجوانب الأمنية والمؤسسية فحسب، بل امتد ليلقي بظلاله الثقيلة على المسار الدستوري برمّته، فالدستور الذي يفترض أن يشكل القاعدة القانونية العليا للدولة الحديثة، تحول في السياق الليبي إلى أداة صراع ونقطة خلاف، لا إلى إطار جامع للتوافق والشرعية، وبدل أن يكون التأسيس الدستوري مدخلاً لإنهاء الانقسام، بات هو نفسه رهينة لهذا الانقسام، وتحت رحمة توازنات سياسية متغيرة، ومصالح متضاربة، وحسابات إقليمية متداخلة.

لقد شكل غياب سلطة موحدة، وتعدد مراكز القرار، واختلاف المرجعيات القانونية، عوامل أساسية في تعطيل الخطوات العملية لاعتماد مشروع الدستور، كما أن غياب الثقة المتبادلة بين المؤسسات الدستورية، وعلى رأسها مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة، ولد مناخا من الشك والريبة تجاه كل مبادرة تتصل بالعملية الدستورية، سواء تعلق الأمر بمشروع الهيئة التأسيسية، أو بمحاولات صياغة قاعدة دستورية بديلة.

هذا الواقع السياسي المنقسم لم ينتج فقط عراقيل إجرائية، بل أفرز أيضا تباينات عميقة في الفهم القانوني لمسار إعداد الدستور، سواء في تفسير الإعلان الدستوري، أو في مشروعية الجهات الفاعلة، أو في آليات تنظيم الاستفتاء الشعبي، ومن هنا يسعى هذا المبحث إلى تحليل الآثار الجوهرية التي أحدثها الانقسام السياسي على مجمل المسار الدستوري في ليبيا، مع بيان الكيفية التي أضعفت بها البيئة السياسية المنقسمة فرص التوافق الوطني، ومزّقت مشروعية الوثيقة الدستورية المنتظرة.

1. تداخل السلطات وازدواجية الشرعية بين المؤسسات وتأثيرها على المسار الدستوري.

مثل تداخل الشرعية وازدواجية المؤسسات إحدى السمات الجوهرية للأزمة الدستورية في ليبيا، حيث أدى الانقسام السياسي بعد انتخابات يونيو 2014 إلى نشوء مؤسسات موازية تتنازع السلطة التشريعية والتنفيذية، وهو ما ألقى بظلاله الثقيلة على مسار إعداد الدستور، سواء من حيث المشروعية، أو من حيث آليات التنظيم والإقرار، فقد ظهرت في المشهد الليبي منذ ذلك التاريخ سلطتان تشريعيتان – مجلس النواب في طبرق والمؤتمر الوطني العام في طرابلس – قبل أن يفضي اتفاق الصخيرات (ديسمبر 2015) إلى تشكيل جسم تشريعي استشاري جديد هو المجلس الأعلى للدولة، ما زاد من تعقيد المشهد الدستوري وأدخل العملية التأسيسية في دوامة من التعطيل والتأويل المتباين للنصوص.

هذا الانقسام المؤسسي خلق حالة من "الشرعيات المتوازية"، حيث أصبح لكل مؤسسة فهمها الخاص لمرجعيتها الدستورية وحدود اختصاصها. فمجلس النواب اعتبر نفسه الجهة الوحيدة المخولة قانونا بإصدار التشريعات المتعلقة بالدستور، مستندا إلى الإعلان الدستوري المؤقت الصادر في 2011، بينما يرى المجلس الأعلى للدولة أن له صلاحيات تشاورية ملزمة بموجب الاتفاق السياسي الموقع في الصخيرات، الأمر الذي ولّد خلافًا مستمرًا حول مدى شرعية إصدار قانون الاستفتاء ومشروعية اعتماد مسودة مشروع الدستور في غياب توافق مؤسسي[19].

وقد كانت هذه الازدواجية واضحة في التعامل مع مشروع الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور، حيث انقسمت الآراء حول مدى مشروعية تصويت الهيئة على المسودة في 29 يوليو 2017، وما إذا كانت تلك الجلسة مستوفية للنصاب القانوني وشروط التصويت. فبينما اعتبرها بعض أعضاء الهيئة والجهات الداعمة لها خطوة قانونية نهائية لطرح المشروع على الاستفتاء، رأت جهات سياسية أخرى، ولا سيما من معسكر الشرق الليبي، أن الهيئة فقدت شرعيتها بمرور الزمن، وأن المسودة جاءت معيبة من حيث المضمون والإجراءات[20].

وأسهم هذا الوضع في تعطيل إصدار قانون الاستفتاء الذي ظلّ محل خلاف بين مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة طوال الأعوام الممتدة من 2018 إلى 2021، حيث تبادلت المؤسستان الاتهامات بتجاوز الصلاحيات أو عرقلة التوافق. كما أثرت هذه الانقسامات سلبًا على المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، التي وجدت نفسها أمام انقسام في الإرادة السياسية، وغياب للدعم التشريعي الموحد، مما حال دون إنجاز أي خطوات تنفيذية نحو الاستفتاء[21].

إنّ هذه الازدواجية المؤسسية لم تؤد فقط إلى تعطيل المسار الدستوري، بل أفرزت أيضًا أزمة ثقة في مؤسسات الحكم الانتقالي، ورسّخت نمطًا من التأويل السياسي للنصوص القانونية، الأمر الذي أدى إلى إضعاف شرعية العملية الدستورية ذاتها في نظر شرائح واسعة من المجتمع الليبي، وأفقدها أحد أهم شروط النجاح، وهو التوافق الوطني الشامل.

2. تباين المواقف الإقليمية والدولية وتأثيرها على العملية الدستورية.

لم يكن المسار الدستوري الليبي بعد 2011 بمنأى عن التأثيرات الإقليمية والدولية، بل تأثّر بشكل واضح بتباين مواقف القوى الخارجية التي تدخلت، بشكل مباشر أو غير مباشر، في تشكيل المشهد السياسي والمؤسسي الليبي. فقد أدّى تعدد المبادرات الأممية والإقليمية، وغياب رؤية موحدة لدى الفاعلين الدوليين، إلى إضعاف فرص التوافق الوطني على قاعدة دستورية جامعة، وتكريس حالة التشظي الدستوري بين الفرقاء الليبيين.

فمنذ الإطاحة بالنظام السابق، تبنى المجتمع الدولي مقاربة متباينة تجاه طبيعة الانتقال الدستوري في ليبيا، ففي حين دعمت بعض الأطراف – كالأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي – خيار الدستور الدائم باعتباره مخرجا من الأزمة السياسية، رأت أطراف أخرى، خاصة بعض الدول الإقليمية، أن الأولوية يجب أن تعطى لتشكيل حكومة موحدة أو إجراء انتخابات دون انتظار إقرار دستور دائم، هذا التباين أفرز اتجاهين متوازيين داخل العملية السياسية: أحدهما يطالب بإنهاء المرحلة الانتقالية عبر الدستور، والآخر يسعى إلى تجاوز المسار التأسيسي عبر حلول توافقية مؤقتة، غالبًا ما تُفرض عبر ترتيبات سياسية خارجية لا تستند إلى إرادة شعبية واضحة[22].

وقد كانت أبرز تجليات هذا التأثير في تعاطي بعض الدول مع الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور. ففي الوقت الذي تلقّت فيه الهيئة دعما فنيا من بعض المؤسسات الدولية، شككت دول أخرى، عبر قنواتها الإعلامية والدبلوماسية، في شرعية الهيئة ومخرجاتها، واعتبرتها انعكاسا لانحيازات مناطقية أو أيديولوجية داخل ليبيا. كما أن الاختلاف بين البعثة الأممية في ليبيا والحكومة الليبية المؤقتة في طبرق – بشأن توقيت وأولوية الاستفتاء الدستوري – ساهم في تجميد المسار وخلق حالة من الغموض السياسي حول الجدول الزمني والمرجعية القانونية للعملية برمتها[23].

أضف إلى ذلك، أن بعض الدول الداعمة لأطراف سياسية بعينها داخل ليبيا سعت إلى استثمار الخلافات الدستورية في ترسيخ نفوذ حلفائها، عبر تشجيعهم على رفض المسودة الحالية، أو المطالبة بفتحها مجددًا للتعديل، أو تبني مسارات بديلة لصياغة قاعدة دستورية مؤقتة، وهو ما أضعف من قدرة الداخل الليبي على امتلاك قراره السيادي فيما يتصل بعملية تأسيس الدستور.

ويُلاحظ أيضًا أن تعدد المؤتمرات الدولية (مثل باريس، برلين، جنيف) التي طرحت فيها مقاربات متباينة بشأن الدستور والانتخابات، ساهم في ترسيخ حالة التردد داخل المؤسسات الليبية نفسها، إذ لم تمنح الهيئة التأسيسية، ولا الأطراف السياسية، خارطة طريق واحدة واضحة المعالم، بل إن بعض هذه المؤتمرات تجاهل مشروع الدستور المنجز، وتعامل مع المسار السياسي وكأن المسودة لم تكن موجودة أصلًا، ما عزز الانقسام حول مشروعية اعتمادها كأساس للعملية الانتخابية[24].

إن تباين المواقف الإقليمية والدولية إزاء المسار الدستوري الليبي لم يكن مجرد تباين في الرؤى السياسية، بل تحول إلى عامل ضغط مباشر ساهم في تقويض الإجماع الوطني، وأدى إلى تسييس مشروع الدستور، وانتقاله من أداة لبناء الدولة إلى ورقة تفاوض سياسي، توظف بحسب ميزان القوى ومصالح الأطراف المتداخلة في الملف الليبي.

3. غياب آليات موحدة لتنظيم الاستفتاء واعتماده.

شكل غياب آليات قانونية ومؤسسية موحدة لتنظيم الاستفتاء على مشروع الدستور إحدى أبرز العقبات التي عرقلت مسار الانتقال الدستوري في ليبيا، فعلى الرغم من انتهاء الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور من إعداد مسودة المشروع في 29 يوليو 2017، وإحالتها رسميا إلى مجلس النواب، إلا أن الخطوات التنفيذية التالية – المتمثلة في إصدار قانون الاستفتاء وتحديد الجهة المسؤولة عن تنظيمه – ظلت رهينة التجاذبات السياسية والتأويلات المتباينة للنصوص الدستورية والإعلانية، ما أدى إلى تعطيل العملية برمتها.

فالإعلان الدستوري المؤقت المعدل، والذي يعد المرجعية القانونية الأساسية في المرحلة الانتقالية، لم يحدد بصورة دقيقة الجهة المسؤولة عن اعتماد قانون الاستفتاء، كما لم ينص على آلية ملزمة للتنسيق بين مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة في هذا الخصوص، الأمر الذي فتح الباب أمام تفسيرات متعارضة، فبينما أصر مجلس النواب، من مقره في طبرق، على انفراده بصلاحية التشريع وإصدار قانون الاستفتاء، باعتباره السلطة التشريعية المنتخبة، طالب المجلس الأعلى للدولة بأن يتم التشاور معه وفق ما نص عليه الاتفاق السياسي بالصخيرات، وهو ما أدى إلى حالة انسداد تشريعي[25].

وفي غياب آلية ملزمة للتوافق، ظل مشروع قانون الاستفتاء يتنقل بين المسودات والتعديلات دون أن يعتمد بشكل نهائي، رغم تمرير نسخة منه من قبل مجلس النواب في ديسمبر 2018، والتي واجهت اعتراضات من أطراف سياسية ومكونات اجتماعية، اعتبرت أن القانون لم يراع التوزيع العادل للمقاعد والتمثيل المناطقي، كما طعِن في دستوريته من قبل بعض الأطراف القضائية، ما زاد من تعقيد المشهد[26].

من جهة أخرى، فإن المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، التي يفترض أن تتولى تنظيم الاستفتاء، لم تتلق تفويضا قانونيا واضحا من السلطة التشريعية أو التوافق الوطني، ما جعلها تتحفظ مرارا على المضي في أي خطوات تنفيذية دون غطاء قانوني راسخ. وفي هذا السياق، صرح رئيس المفوضية في أكثر من مناسبة بأن المفوضية لا تستطيع تنفيذ الاستفتاء ما لم يتم حل النزاعات القانونية والسياسية المتعلقة بالمسار الدستوري[27].

وقد نتج عن هذا الوضع الغامض، ببطيء شديد في العملية الدستورية، وافتقارٌ للشرعية الشعبية التي كان يمكن أن يضفيها الاستفتاء على الوثيقة الدستورية. كما أدى غياب إطار قانوني موحد إلى تقويض الثقة في المؤسسات القائمة، وترسيخ الاعتقاد بأن مشروع الدستور بات ورقة سياسية تخضع للتفاوض أكثر من كونه وثيقة تعبر عن الإرادة العامة للشعب الليبي.

إن عدم وجود آلية واضحة ومنضبطة لتنظيم الاستفتاء واعتماد نتائجه، يدل على خلل بنيوي في إدارة المرحلة الانتقالية، ويبرز الحاجة إلى إصلاح تشريعي ومؤسسي شامل يعيد ضبط العلاقة بين المؤسسات الدستورية المؤقتة، ويضع قواعد قانونية متينة تنظم الاستحقاقات الوطنية الكبرى، وعلى رأسها الاستفتاء على الدستور.

الفصل الثاني: تحليل مقارن لتجارب إعداد الدستور في دول الانقسام.

أثبتت التجربة الليبية بعد 2011 أن إعداد الدستور في ظل الانقسام السياسي والمؤسسي يمثل مهمة معقدة تتجاوز مجرد الصياغة القانونية إلى كونها عملية سياسية بامتياز، تتطلب توافقًا وطنيًا شاملًا وإرادة جماعية لتجاوز النزاعات، وإزاء تعثر المسار التأسيسي في ليبيا، تبرز أهمية الاستفادة من التجارب المقارنة لبلدان مرت بظروف انتقالية مشابهة، وعاشت انقسامات داخلية، ولكنها تمكنت بدرجات متفاوتة من إنتاج دساتير توافقية شكلت أساسا لإعادة بناء الدولة وتعزيز شرعيتها.

ويهدف هذا الفصل إلى إجراء تحليل مقارن لتجارب إعداد الدستور في عدد من الدول التي شهدت انقسامات سياسية أو نزاعات مسلحة، مثل تونس واليمن، من خلال رصد الأطر المؤسسية والإجراءات التوافقية التي اتُبعت في مساراتها الدستورية، ويتناول التحليل الجوانب المتعلقة بتركيبة الهيئات التأسيسية، وآليات إدارة الخلافات السياسية، ومدى الانفتاح على المشاركة المجتمعية، ودور القوى الإقليمية والدولية في دعم أو تعطيل المسار الدستوري، وصولا إلى آليات إقرار الدستور واعتماده رسميا.

وتكمن أهمية هذا التحليل المقارن في أنه يُبرز أوجه القصور في التجربة الليبية، ويسلط الضوء على البدائل والنماذج الممكنة لتجاوز الجمود الدستوري، مع التأكيد على أن المسارات الدستورية لا يمكن أن تنجح في ظل غياب الإرادة السياسية، واستمرار منطق المغالبة، وتغليب المصالح الفئوية على المصلحة الوطنية العليا.

المبحث الأول: تجربة اليمن في إعداد الدستور بعد الثورة.

تعتبر تجربة اليمن في إعداد دستور جديد بعد عام 2011 واحدة من أبرز التجارب الدستورية في سياق دول الانقسام والتحول السياسي، لما تضمنته من محاولات جدية لإعادة بناء الدولة عبر عملية تشاركية موسعة تحت مظلة "مؤتمر الحوار الوطني". وقد جاءت هذه التجربة في أعقاب احتجاجات شعبية أطاحت بنظام الرئيس علي عبد الله صالح، وأفضت إلى مرحلة انتقالية معقدة تحت إشراف إقليمي ودولي، ولا سيما من قبل مجلس التعاون الخليجي والأمم المتحدة.

أراد اليمنيون من خلال هذه العملية التأسيسية إعادة صياغة شكل الدولة وتحديد أسس الحكم الرشيد، بما يضمن التعددية والعدالة السياسية والاجتماعية، ومعالجة جذور النزاع المزمن، خصوصًا في الجنوب وصعدة. وقد مثّل الحوار الوطني (2013–2014) نقطة مفصلية في هذا الاتجاه، حيث تمخض عنه وثيقة ختامية شاملة رسمت ملامح النظام السياسي المقترح، وأوصت بتشكيل لجنة لصياغة الدستور.

إلا أن المسار الدستوري اليمني، رغم بداياته الواعدة، سرعان ما تعثّر بفعل عوامل عدة، من بينها تصاعد الانقسامات السياسية والمذهبية، وانهيار التوافقات الهشة، وتدخلات إقليمية متزايدة عمّقت الانقسام وأفضت إلى نشوب الحرب. وقد حالت هذه التطورات دون إجراء الاستفتاء على مسودة الدستور التي أُنجزت في يناير 2015، مما أبقى البلاد في فراغ دستوري، وأدخلها في صراع على الشرعية.

وتكمن أهمية دراسة التجربة اليمنية بالنسبة للحالة الليبية في أنها تُبرز كيف أن غياب الضمانات التنفيذية، وضعف الإرادة السياسية، وانقسام مراكز السلطة يمكن أن تقوض عملية دستورية، حتى وإن بدأت بطريقة توافقية وشاملة. كما تتيح هذه المقارنة استخلاص دروس قيّمة بشأن ضرورة بناء مؤسسات انتقالية محايدة، والحرص على تهيئة بيئة آمنة ومواتية قبل الشروع في الاستحقاقات الكبرى كإعداد الدستور واعتماده.

1. المبادرة الخليجية والحوار الوطني الشامل في اليمن.

شكلت المبادرة الخليجية نقطة الانطلاق الأولى نحو إعادة ترتيب النظام السياسي في اليمن بعد احتجاجات عام 2011، التي اندلعت في إطار ما عرف بـ "الربيع العربي"، وقد جاءت هذه المبادرة برعاية مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وبدعم أممي، كحل تفاوضي لتجنب انهيار الدولة والدخول في حرب أهلية شاملة، وقضت المبادرة، الموقعة في نوفمبر 2011، بتخلي الرئيس علي عبد الله صالح عن السلطة مقابل منحه حصانة قانونية، وتكليف نائبه عبد ربه منصور هادي بتولي رئاسة البلاد في فترة انتقالية، تتضمن إعداد دستور جديد كخطوة محورية في خارطة الطريق نحو بناء نظام سياسي جديد[28].

وفي هذا السياق، جاء مؤتمر الحوار الوطني الشامل، الذي انعقد بين مارس 2013 ويناير 2014، كأحد أبرز مخرجات المبادرة الخليجية، وقد مثل سابقة نوعية في الحياة السياسية اليمنية، من حيث شمول التمثيل وتعدد الأطراف المشاركة فيه، فقد ضمّ المؤتمر 565 عضواً من مختلف القوى السياسية والمجتمعية، بما في ذلك الحراك الجنوبي، جماعة الحوثيين، الشباب، النساء، منظمات المجتمع المدني، إلى جانب الأحزاب التقليدية مثل المؤتمر الشعبي العام وأحزاب اللقاء المشترك[29].

وقد مثل هذا المؤتمر منبرًا للحوار حول قضايا مركزية مثل شكل الدولة، العدالة الانتقالية، القضية الجنوبية، والحكم الرشيد. وأنتج وثيقة ختامية شاملة في يناير 2014، تم التوافق فيها على تحويل اليمن إلى دولة اتحادية مكوّنة من ستة أقاليم، وهو ما أثار لاحقًا اعتراضات من بعض القوى، خاصة في الجنوب، معتبرة أن هذه الصيغة لا تلبي مطالبها السياسية والاقتصادية.

ورغم النجاح الظاهري لمؤتمر الحوار الوطني في توفير منصة لتبادل الرؤى، إلا أن الإشكاليات البنيوية التي لم تُعالَج خلال الفترة الانتقالية – مثل احتكار السلطة من قبل قوى بعينها، وغياب الضمانات القانونية الملزمة لتنفيذ المخرجات – ساهمت في تقويض مخرجات المؤتمر، وأدت إلى انهيار التوافق بعد اجتياح جماعة الحوثي للعاصمة صنعاء في سبتمبر 2014[30].

وقد انعكس هذا الانهيار سلبا على مسار إعداد الدستور، الذي كان من المفترض أن يبنى على وثيقة الحوار الوطني، ليتوقف المشروع الدستوري بالكامل بعد دخول البلاد في مرحلة حرب شاملة.

إن تجربة المبادرة الخليجية والحوار الوطني في اليمن تقدم نموذجًا معقدًا لعملية انتقالية حاولت الجمع بين الحل السياسي التوافقي والإصلاح الدستوري، لكنها تعثرت بفعل غياب آليات التنفيذ، واستمرار النزاعات البنيوية بين مكونات المجتمع والدولة.

2. أبرز التحديات والاختلافات السياسية والطائفية وتأثيرها على مسار إعداد الدستور اليمني.

رغم البداية التوافقية التي اتسم بها مؤتمر الحوار الوطني في اليمن، إلا أن المسار الدستوري سرعان ما اصطدم بجملة من الخلافات السياسية والطائفية العميقة التي حالت دون إنجاز دستور جامع ومقبول وطنيا، فقد برزت خلال مرحلة ما بعد الحوار حالة من الانقسام الحاد بين المكونات السياسية، لا سيما بين جماعة أنصار الله (الحوثيين) وبعض القوى الجنوبية، من جهة، والقوى المرتبطة بالرئاسة والحكومة الانتقالية من جهة أخرى، وقد تعمق هذا الانقسام على خلفية مخرجات مؤتمر الحوار، وبشكل خاص مقترح تقسيم اليمن إلى ستة أقاليم، الذي رأت فيه بعض الأطراف – خاصة في الجنوب وصعدة – تكريسا للتهميش وتهديدًا لوحدة البلاد[31].

وقد أدى هذا الانقسام السياسي إلى ضعف الانخراط الحقيقي في صياغة مشروع الدستور، حيث بدت لجنة صياغة الدستور – المشكلة في مارس 2014 – وكأنها تمثل جهة تنفيذية لمخرجات لم تحظَ بقبول وطني عام. ولم تكن هذه اللجنة نتاجًا لتوافق جديد، بل استندت إلى نتائج الحوار الوطني التي بدأت تتآكل شرعيتها في ظل تصاعد النزاع على الأرض وتنامي الشكوك بين الأطراف المتصارعة[32].

أما من الناحية الطائفية، فقد أسهمت الاصطفافات المذهبية، خاصة بين جماعة الحوثي – ذات الخلفية الزيدية – وخصومها السياسيين، في توتير المناخ السياسي إلى حد بعيد، وقد تزامن ذلك مع توسع نفوذ الجماعة ميدانيا في الشمال، وسيطرتها على صنعاء في سبتمبر 2014، ما أضعف الثقة المتبادلة، وأدى إلى انسحاب بعض الأطراف من العملية السياسية، بما في ذلك المسار الدستوري ذاته، كما زادت التدخلات الإقليمية في الانقسام، حيث أصبحت أطراف محلية تدين بولاءات مباشرة لمحاور إقليمية متعارضة، مما أعاق بناء أي توافق داخلي مستقر حول مشروع الدولة والدستور[33].

إن هذه التحديات، التي امتزج فيها الطابع السياسي بالطائفي، أكّدت هشاشة الأساس الذي بنيت عليه العملية الدستورية في اليمن، وكشفت أن غياب الثقة، واستمرار الحسابات الفئوية، وغياب الضمانات التنفيذية، قد يحول أي عملية توافقية إلى مجرد إطار شكلي لا يصمد أمام اختبارات الواقع.

3. لماذا فشلت مسودة الدستور اليمني في تحقيق التوافق.

رغم الجهود التي بذلت خلال مؤتمر الحوار الوطني، وما تلاه من تشكيل لجنة لصياغة الدستور، فإن مسودة الدستور اليمني لعام 2015 لم تنجح في تحقيق الإجماع الوطني المطلوب، وبقيت وثيقة معلّقة دون اعتماد رسمي أو استفتاء شعبي، بل أصبحت أحد عوامل تعميق الانقسام السياسي والمناطقي في البلاد، ويعزى فشل المسودة إلى مجموعة من الأسباب البنيوية والسياسية، التي تراكمت على خلفية هشاشة المرحلة الانتقالية، وغياب الضمانات التوافقية الملزمة.

أولا: اتسمت عملية إعداد المسودة بطابع فوقي وتسرعي، حيث لم تستكمل التفاهمات السياسية حول شكل الدولة وهويتها قبل الدخول في التفاصيل الفنية للدستور، وقد اعتمدت اللجنة الصياغة على وثيقة الحوار الوطني باعتبارها مرجعية ملزمة، دون إعادة فتح النقاش حول البنود الخلافية، مما دفع بعض القوى، كالحراك الجنوبي وجماعة الحوثيين، إلى اعتبار المسودة تعبيرا عن إرادة طرف سياسي دون غيره، وليس نتاجا لتوافق جامع[34].

ثانيا: جاء اقتراح تقسيم اليمن إلى ستة أقاليم كجزء من المسودة الدستورية ليفجر خلافات جوهرية، حيث رأى فيه البعض – وخصوصا في الجنوب – تفكيكا للمطالب الفيدرالية العادلة، وتحايلا على مطلب الاستقلال أو الحكم الذاتي الكامل، كما اعترضت عليه جماعة الحوثي من منطلق أنه يهمّش مناطق الشمال ويقيد من نفوذها الجغرافي والسياسي، مما زاد من درجة الاستقطاب حول مشروع الدولة الاتحادية[35].

ثالثا: لم تكن هناك بيئة سياسية وأمنية مواتية لإنجاز عملية توافق فعلي، حيث تزامنت مراحل كتابة المسودة مع تفاقم الصراع المسلح، وسيطرة جماعة الحوثيين على العاصمة صنعاء، وانهيار مؤسسات الدولة، الأمر الذي زعزع الثقة بين الأطراف، وأضعف من شرعية اللجنة المكلفة، التي اضطرت إلى استكمال عملها خارج العاصمة، وفي ظل غياب مكونات رئيسية من المشهد السياسي[36].

يتضح لم تبن العملية الدستورية على إطار قانوني توافقي وملزم، بل افتقرت إلى آليات تنفيذية تحظى بقبول وطني، كما لم تحدد مسارات واضحة للاستفتاء أو تبني المسودة، مما جعل منها وثيقة بلا قوة قانونية أو سياسية، وقد عبر كثير من المراقبين عن أن فشل هذه المسودة لا يرتبط فقط بمضامينها، وإنما بغياب الإرادة السياسية الجامعة، وبتحول الدستور من أداة لبناء الدولة إلى ساحة للصراع على السلطة.

المبحث الثاني: التجربة التونسية كنموذج للتوافق الدستوري.

مثلت التجربة التونسية في إعداد دستور 2014 إحدى أنجح نماذج الانتقال الدستوري في سياق ما بعد الثورات العربية، حيث تمكنت تونس، بخلاف معظم الدول التي شهدت تحولات سياسية بعد 2011، من صياغة دستور جديد بتوافق واسع بين مختلف التيارات السياسية والمدنية، فقد عكست هذه التجربة قدرة النخبة السياسية على تجاوز الخلافات الإيديولوجية والانقسامات الحزبية، واعتماد الحوار كمنهج رئيسي لإدارة العملية الدستورية.

وتعود خصوصية هذه التجربة إلى جملة من العوامل المتداخلة، أهمها وجود إرادة سياسية جامعة لتجنب الانزلاق نحو الفوضى، إلى جانب الدور المحوري الذي لعبه المجتمع المدني، وخاصة "الرباعي الراعي للحوار الوطني"، في تحقيق التوازن بين الفرقاء، كما أن النظام المؤقت للسلطات العمومية، الذي تم اعتماده بعد الثورة، وفر إطارا قانونيا انتقاليا مرنا مهد الطريق أمام تأسيس الهيئة الوطنية التأسيسية لصياغة الدستور، والتي انطلقت أعمالها سنة 2012 وانتهت بإقرار دستور جديد في يناير 2014.

لقد برهنت التجربة التونسية على أن التوافق السياسي والضمانات القانونية والمؤسسية تعدّ شروطًا جوهرية لنجاح أي مسار دستوري، خاصة في مراحل الانتقال الديمقراطي، ومن خلال تحليل السياقات والمؤسسات والآليات التي قادت إلى هذا النجاح، يمكن استخلاص دروس عملية مهمة للدول التي تواجه تحديات مشابهة، مثل ليبيا واليمن، وتقييم مدى قابلية استنساخ أو تكييف هذا النموذج في بيئات أخرى تعاني من الانقسام السياسي أو الهشاشة المؤسساتية.

1. إدارة المرحلة الانتقالية بعد الثورة.

أظهرت تونس بعد ثورة 14 يناير 2011 نموذجا فريدا في إدارة المرحلة الانتقالية، تميز بقدر عال من التنظيم السياسي والمرونة القانونية والتوافق الوطني، فعقب انهيار نظام الرئيس زين العابدين بن علي، سارعت القوى السياسية والمدنية إلى تشكيل هيئة عليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي، التي أُنشئت بمرسوم في مارس 2011، لتكون بمثابة الإطار التشريعي المؤقت إلى حين انتخاب المجلس الوطني التأسيسي[37].

وقد تم تبني مقاربة تعتمد على الفصل بين السلطات، وتحديد قواعد اللعبة السياسية بشكل مؤقت، من خلال "التنظيم المؤقت للسلط العمومية"، الصادر في ديسمبر 2011، والذي نظّم العلاقة بين الرئاسات الثلاث (رئاسة الجمهورية، الحكومة، والمجلس التأسيسي)، وحدد الصلاحيات وآليات اتخاذ القرار أثناء المرحلة الانتقالية[38].

وتمثل أهمية هذه الخطوة في أنها جنبت البلاد الوقوع في فراغ دستوري، كما أوجدت قاعدة مؤسساتية لإدارة التوازنات السياسية خلال فترة ما بعد الثورة.

ومن أبرز ملامح هذه المرحلة أيضًا اعتماد مبدأ التشاركية بدلًا من الإقصاء، حيث سمح انفتاح المجلس التأسيسي على مكونات الطيف السياسي والاجتماعي بتمثيل واسع للاتجاهات المختلفة داخل الهيئة، بما في ذلك الإسلاميون والليبراليون واليساريون. ورغم التجاذبات التي شهدتها البلاد، فقد كان هناك التزام عام بالحوار والتفاوض كآلية لحل الخلافات، خاصة بعد أزمة اغتيال شكري بلعيد في 2013، والتي كادت تعصف بالمسار برمّته. لكن دور المجتمع المدني، ممثلًا في الرباعي الراعي للحوار الوطني، كان حاسمًا في إعادة التوازن للعملية الانتقالية، وتمكين البلاد من تجاوز الأزمة السياسية عبر آلية "خريطة الطريق"[39].

إن التجربة التونسية في هذه المرحلة تبرز أهمية وجود إطار مؤقت محكم ومتوافق عليه لإدارة الفترات الانتقالية، يراعي مبدأ التمثيل السياسي الشامل، ويضمن التوازن بين الشرعيات الثورية والدستورية، وقد شكلت هذه الإدارة الواعية للمرحلة التمهيد الحاسم لنجاح صياغة دستور 2014 في مناخ سياسي أقل توترا مقارنة ببقية تجارب الربيع العربي.

2. صياغة دستور 2014: البناء التوافقي ومضامين المشروع.

مثل دستور تونس الصادر في يناير 2014 تتويجًا لمسار توافقي معقد، تداخلت فيه الحسابات السياسية مع ضرورات بناء دولة ما بعد الثورة، وقد أدركت النخب التونسية منذ البداية أن نجاح العملية الدستورية مرهون بتجاوز منطق الغلبة والإقصاء، وتبني نهج الشراكة السياسية كأساس للشرعية، وقد استغرق إعداد الدستور ما يزيد عن عامين داخل المجلس الوطني التأسيسي، تم خلالهما صياغة 146 فصلاً موزعة على عشرة أبواب، تعكس في مضمونها الروح التوافقية التي سادت تلك المرحلة[40].

اعتمدت اللجنة المكلفة بصياغة الدستور على آليات حوار متكررة داخل المجلس وخارجه، إذ خضعت المسودات المتتالية إلى نقاشات علنية ومفتوحة مع الأحزاب والمجتمع المدني، ما جعل عملية الصياغة أكثر شمولا وتشاركية، كما لعبت لجان العمل المتخصصة، كاللجنة القانونية واللجنة السياسية، دورا محوريا في معالجة النقاط الخلافية المتعلقة بالنظام السياسي، ودور الدين، والحريات العامة، والحقوق الاجتماعية[41].

واحدة من أهم سمات دستور 2014 أنه جاء في سياق سياسي دقيق، وضمن توافق بين تيارين متضادين، حركة النهضة ذات المرجعية الإسلامية، وحركة نداء تونس ذات التوجه العلماني، ما أفرز صيغة وسطية في الكثير من المسائل الجدلية، كهوية الدولة، وعلاقة الدين بالدولة، وطبيعة النظام السياسي. فمثلًا، نصّ الدستور على أن "تونس دولة حرة، مستقلة، ذات سيادة، الإسلام دينها، والعربية لغتها، والجمهورية نظامها"، لكنه لم يربط التشريع بالشريعة الإسلامية، وضمن حرية الضمير والمعتقد، وهو ما شكّل مقاربة وسطية نادرة في العالم العربي[42].

كما أقر الدستور نظاما شبه برلماني يقوم على توزيع السلطات بين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة، في محاولة لتحقيق توازن مؤسساتي يمنع إعادة إنتاج السلطوية، ويعزز آليات الرقابة والتوازن، كما ضمن مجموعة كبيرة من الحقوق والحريات الأساسية، بما فيها حرية التعبير والتنقل، وحقوق المرأة، والحق في الصحة والتعليم والعمل، ضمن مقاربة حقوقية تقدمية تجاوزت معظم دساتير الدول العربية[43].

إن الصيغة التي خرج بها الدستور التونسي لم تكن مثالية في كل جوانبها، لكنها عكست حدا معقولا من الإجماع والتوازن بين القوى السياسية والمجتمعية، وأثبتت أن التوافق لا يعني المساومة على المبادئ، بل هو سلوك سياسي ضروري لضمان استقرار الدول في مراحل التحول.

2. الدروس المستفادة من التجربة التونسية في السياق الليبي.

تبرز التجربة الدستورية التونسية كنموذج قابل للاقتداء في الدول التي تمر بمرحلة انتقالية وتشهد انقساما سياسيا عميقا، كما هو الحال في ليبيا، فقد أظهرت تونس، من خلال منهجها في إدارة الحوار وتحديد الأولويات، أن التوافق لا يبنى فقط على أساس المصالح السياسية الآنية،

بل على قاعدة احترام قواعد الديمقراطية والمصلحة الوطنية العليا، وهو ما يفتقر إليه المشهد الليبي الذي طغت عليه منذ 2014 التجاذبات الإقليمية، والانقسامات المؤسساتية، وتعدد مصادر الشرعية.

أولى الدروس التي يمكن استخلاصها من تونس هي أهمية وجود إطار قانوني انتقالي واضح ومتفق عليه، مثل "التنظيم المؤقت للسلط العمومية" الذي اعتمدته تونس، والذي نظم العلاقة بين السلطات الثلاث، وساعد على منع تغوّل أي طرف على مؤسسات الدولة. أما في ليبيا، فإن غياب مثل هذا الإطار، والتنازع المستمر على الشرعية الدستورية، أدى إلى ترسيخ الانقسام وإضعاف المؤسسات التشريعية والتنفيذية[44].

كما أن الرهان على الحوار السياسي الشامل كان عنصرًا محوريا في نجاح تونس، حيث تم إدماج مختلف الأطراف السياسية والاجتماعية، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني، والنقابات، والجمعيات النسوية، في مسار صياغة الدستور، وقد ساعد "الرباعي الراعي للحوار الوطني" في احتواء الأزمات وفرض خريطة طريق واضحة وملزمة لكل الأطراف، بالمقابل، فشلت ليبيا في تأسيس آلية حوار مجتمعي فعالة بشأن المسار الدستوري، واقتصر النقاش على النخب السياسية المتنازعة، ما جعل مشاريع الدستور المطروحة تفتقر للقبول الشعبي العام[45].

أيضا، تؤكد التجربة التونسية على أن الاستقلالية النسبية للهيئة التأسيسية، واستنادها إلى تفويض شعبي مباشر، مكناها من اتخاذ قرارات جريئة، رغم التجاذبات، وهو ما لم يتوفر بالقدر الكافي في ليبيا، حيث تعرضت الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور لضغوطات سياسية، واتهامات بعدم التمثيل المتوازن، مما أضعف من شرعية مخرجاتها[46].

وأخيرا: فإن التجربة التونسية بينت أن ضمانات الحقوق والحريات، وتكريس مبدأ الفصل بين السلطات، وتعزيز استقلال القضاء، تعد مقومات أساسية لأي مشروع دستوري قادر على الصمود، لذلك، فإن تبني ليبيا لهذه المبادئ كمرتكزات في أي مسار دستوري مستقبلي يمكن أن يشكل خطوة جوهرية نحو تحقيق توافق وطني مستدام، شريطة تهيئة بيئة سياسية ملائمة قائمة على الحوار لا على الإقصاء أو الغلبة.

ـ الخاتمة. Conclusion

لقد استعرض هذا البحث بصورة تحليلية معمقة السياق الدستوري الليبي في ظل حالة الانقسام السياسي التي تعيشها البلاد منذ عام 2014، من خلال تتبع مسار إعداد الدستور، ورصد العوائق القانونية والسياسية والمؤسسية التي حالت دون إتمامه، بالإضافة إلى إجراء مقارنة منهجية مع تجارب دول أخرى شهدت ظروفًا مشابهة، لا سيما اليمن وتونس.

أظهرت الدراسة أن المسار الدستوري في ليبيا قد تأثر بشكل مباشر بحالة الانقسام المؤسسي، وتعدد السلطات، وتضارب الشرعيات، فضلًا عن التدخلات الإقليمية والدولية التي عمّقت التصدع الداخلي، وجعلت من صياغة دستور توافقي مهمة شبه مستحيلة في غياب بيئة سياسية مستقرة وآليات واضحة للوفاق الوطني.

كما أبرزت التجارب المقارنة أن تجاوز الأزمات الدستورية لا يمكن أن يتحقق دون توفر إرادة سياسية جماعية، وإطار حواري جامع، ومؤسسات ذات استقلالية، وهو ما افتقرت إليه التجربة الليبية حتى الآن. لقد كانت التجربة التونسية نموذجًا ملهمًا في كيفية إدارة الاختلافات داخل إطار سياسي وسلمي، بينما كشفت التجربة اليمنية عن أن تجاهل الخلافات البنيوية، وعدم إشراك كافة الأطراف، يؤدي إلى انهيار المسار الدستوري وفقدان شرعيته.

بناء على ما تقدم، يُختتم هذا البحث بجملة من النتائج والتوصيات التي يمكن أن تساهم في إعادة تفعيل المسار الدستوري في ليبيا على أسس قانونية ومؤسسية صلبة.

ـ النتائج. Results

1. غياب التوافق السياسي بين الأطراف الليبية الرئيسة كان العائق الأكبر أمام اعتماد مشروع الدستور، حيث انعكس الانقسام السياسي والمؤسسي على عمل الهيئة التأسيسية ومجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة.

2. ضعف الإطار القانوني المنظم للعملية الدستورية، لا سيما ما يتعلق بآليات الاستفتاء والتعديل، ساهم في إطالة أمد الأزمة، وفتح المجال للتأويلات المتضاربة بشأن مشروعية المراحل المختلفة.

3. الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور عانت من تحديات متعددة، منها نقص التمثيل النسبي لبعض الفئات، والضغوط السياسية، والاتهامات بعدم الشفافية.

4. غياب الإرادة الدولية الموحدة لدعم مسار دستوري جامع، أضعف فرص التوافق، خصوصًا مع تباين مواقف القوى الدولية والإقليمية المؤثرة في الشأن الليبي.

5. التجربة التونسية أظهرت أن التوافق السياسي والمجتمعي هو مفتاح النجاح في إعداد الدساتير، خلافًا للتجربة اليمنية التي فشلت بسبب تعمق الاستقطاب السياسي والطائفي.

ـ التوصيات. Recommendations

1. إعادة صياغة خارطة طريق دستورية ترتكز على إشراك كافة الأطراف السياسية والاجتماعية دون إقصاء، وفتح حوار وطني حقيقي يشمل مكونات المجتمع الليبي كافة.

2. إعادة تقييم دور الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور وتحديد آلية واضحة لمراجعة مخرجاتها أو تشكيل هيئة بديلة بالتوافق، مع ضمان تمثيل مناطقي واجتماعي عادل.

3. إقرار قانون استفتاء شامل يحدد الضمانات والآليات الإجرائية والفنية لتمكين الشعب الليبي من إبداء رأيه بحرية في مشروع الدستور.

4. تعزيز حياد القضاء الليبي لضمان الفصل في النزاعات الدستورية المتعلقة بمشروعية النصوص والإجراءات، وتفعيل دور المحكمة العليا في الرقابة الدستورية.

5. الاستفادة من التجارب المقارنة (خصوصا تونس)، وتبني مبدأ "الحد الأدنى من التوافق" كأساس لأي مشروع دستوري، بدلا من فرض مخرجات تعمق الانقسام.

6. دعوة البعثة الأممية والمجتمع الدولي للعب دور أكثر حيادية وفعالية في تسهيل التفاهم بين الفرقاء الليبيين، دون فرض حلول جاهزة أو أجندات خارجية.

7. توعية الرأي العام الليبي من خلال برامج تثقيف دستوري شاملة، لتعزيز الثقافة الدستورية، وخلق قاعدة شعبية داعمة لمشروع الدولة المدنية الدستورية.

الهوامش:

[1] . الصادق النيهوم، **الدستور الليبي: دراسة في السياق والتطور**، دار الفرجاني، طرابلس، 1993، ص 42–47.

[2] . إبراهيم العبيدي، **الدولة الليبية: النشأة والتحديات الدستورية**، منشورات جامعة بنغازي، 2005، ص 91–96.

[3] . عبد اللطيف أبو زيد، **النظام السياسي الليبي من الملكية إلى الجماهيرية**، المركز القومي للبحوث، القاهرة، 2007، ص 103–107.

[4] . سالم الورفلي، **القانون الدستوري الليبي: من الملكية إلى الجماهيرية**، دار الأمة، طرابلس، 2009، ص 131–138.

[5] . عمر السنوسي، أزمة الشرعية الدستورية في ليبيا: قراءة تاريخية، **مجلة القانون والسياسة**، جامعة طرابلس، العدد 8، 2018، ص 118–123.

[6] . المجلس الوطني الانتقالي، الإعلان الدستوري المؤقت، طرابلس، 2011، المادة (30).

[7] . لمفوضية الوطنية العليا للانتخابات، تقرير انتخابات الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور، طرابلس، 2014، ص 4–10.

[8] . محمد السنوسي، **الشرعية الدستورية في المراحل الانتقالية: دراسة حالة ليبيا**، مركز البحوث القانونية، بنغازي، 2018، ص 61–68.

[9] . احمد الباح، الأقليات والمشاركة الدستورية في ليبيا بعد الثورة، **مجلة دراسات دستورية**، جامعة مصراته، العدد 3، 2019، ص 134–138.

[10] . عمر البركي، قراءة نقدية في الإعلان الدستوري الليبي واختصاصات الهيئة التأسيسية، **مجلة القانون والسياسة**، جامعة طرابلس، العدد 7، 2017، ص 102–108.

[11] . عبد الله المجدوب، **المأزق الدستوري الليبي: الأسباب والمسارات البديلة**، المركز المغاربي للدراسات، طرابلس، 2020، ص 89–93.

[12] . **تقرير منظمة الديمقراطية في العالم العربي**، مراقبة المسار الدستوري الليبي 2014–2017، تونس، 2018، ص 51–56.

[13] . الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور، **تقارير الجلسات الرسمية واللجان الفنية**، البيضاء، 2014–2017، ص 12–37.

[14] . المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، **تقرير عام حول مسار الدستور الليبي**، طرابلس، 2017، ص 19–21.

[15] . المحكمة العليا، الدائرة الدستورية، **الحكم في الطعن رقم 59/17 ق**، طرابلس، سبتمبر 2017.

[16] . الطاهر أبو العزوم، قراءة تحليلية لمسودة الدستور الليبي، **مجلة آفاق دستورية، طرابلس**، العدد 4، 2018، ص 77–85.

[17] . عبد الله بشير، **العوائق السياسية والقانونية أمام الاستفتاء الدستوري في ليبيا**، مركز ليبيا للتحول الديمقراطي، بنغازي، 2020، ص 34–38.

[18] . بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (UNSMIL)، وثائق ملتقى الحوار السياسي الليبي – جنيف، 2021، ص 9–14.

[19] . ناصر المقريف، **الأزمة الدستورية الليبية بعد 2011: جدلية المسار السياسي والإرادة الوطنية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، القاهرة، 2021، ص 131.

[20] . محمد البرغثي، **التحول الديمقراطي في ليبيا وإشكالية الدستور**، دار الفرجاني، طرابلس، 2020، ص 211.

[21] . عادل الزائدي، قراءة في الأداء التشريعي والمؤسسي بعد اتفاق الصخيرات. **مجلة القانون والسياسة**، العدد 12، جامعة مصراته، 2022، ص 85.

[22] . بشير الناجي، الدستور الليبي بين المسار الوطني والتجاذب الدولي، **المركز المغاربي للدراسات**، طرابلس، 2021، ص 73.

[23] . يوسف الصيد، العامل الخارجي في صياغة الانتقال السياسي الليبي، **مجلة دراسات سياسية**، جامعة الزاوية، العدد 15، 2022، ص 118.

[24] . عبد الله الطشاني، **مستقبل الدستور الليبي في ظل المبادرات الدولية**، منشورات المعهد الليبي للسياسات العامة، بنغازي، 2020، ص 164.

[25] . عادل الزائدي، قراءة في الأداء التشريعي والمؤسسي بعد اتفاق الصخيرات، **مجلة القانون والسياسة**، جامعة مصراته، العدد 12، 2022، ص 92.

[26] . خليفة المرغني، **إشكاليات تطبيق مشروع الدستور الليبي: تحليل قانوني**، المركز الليبي للبحوث والدراسات، بنغازي، 2021، ص 147.

[27] . ياسين عبد الحفيظ، المفوضية العليا للانتخابات والتحديات القانونية في ليبيا، **مجلة الإدارة العامة**، جامعة طرابلس، العدد 9، 2020، ص 131.

[28] . نبيل السقاف، التحول السياسي في اليمن بعد 2011، **قراءة تحليلية**، المركز اليمني للدراسات، صنعاء، 2016، ص 28.

[29] . علي الحميدي، علي. مؤتمر الحوار الوطني في اليمن: الفرص والتحديات، **مجلة شؤون عربية**، جامعة الدول العربية، العدد 167، 2019، ص 76.

[30] . عبد الكريم الخباني، **إشكاليات المرحلة الانتقالية في اليمن (2011–2015)**، المعهد العربي للدراسات، بيروت، 2020، ص 93.

[31] . عبد الكريم الخباني، **إشكاليات المرحلة الانتقالية في اليمن (2011–2015)**، المعهد العربي للدراسات، بيروت، 2020، ص 99.

[32] . عبد الوهاب الحداد، التحولات الدستورية في اليمن: من الحوار إلى الحرب، **مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 471، 2018، ص 122.

[33] . فؤاد الشيباني، الطائفية السياسية ومستقبل الدولة اليمنية، **مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية**، 2021، ص 55.

[34] . عبد الوهاب الحداد، التحولات الدستورية في اليمن: من الحوار إلى الحرب، **مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 471، 2018، ص 12

[35] . عبد العزيز اليحيوي، مشروع الدولة الاتحادية في اليمن: مآلات الفشل وتحديات الواقع، **مجلة دراسات يمنية**، جامعة صنعاء، العدد 22، 2019، ص 89.

[36] . عبد الكريم الخباني، **إشكاليات المرحلة الانتقالية في اليمن (2011–2015)**، المعهد العربي للدراسات، بيروت، 2020، ص 106.

[37] . 1. سفيان عبد اللطيف، **الانتقال الديمقراطي في تونس: دراسة في إدارة المرحلة التأسيسية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2016، ص 41.

[38] . منصف المرزوقي، **تونس، الثورة والانتقال الديمقراطي: من الداخل**، دار التنوير، تونس، 2017، ص 79.

[39] . عياض بن عاشور، دستور تونس: بين التأسيس والانتقال، **مجلة الشؤون القانونية والسياسية**، جامعة تونس، العدد 19، 2018، ص 122.

[40] . أمال بن عبد الله، التجربة الدستورية في تونس بعد الثورة: قراءة في دستور 2014، **مجلة العلوم السياسية والقانون**، المركز الديمقراطي العربي، العدد 11، 2016، ص 203.

[41] . محمد الجلاصي، مشكلات التوافق السياسي في التجربة الدستورية التونسية، **مجلة دراسات قانونية**، جامعة المنار، العدد 7، 2017، ص 145.

[42] . سفيان عبد اللطيف، **الانتقال الديمقراطي في تونس: دراسة في إدارة المرحلة التأسيسية**. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2016، ص 112.

[43] . عياض بن عاشور، دستور تونس: بين التأسيس والانتقال، **مجلة الشؤون القانونية والسياسية**، جامعة تونس، العدد 19، 2018، ص 64.

[44] . منير الحامدي، تجربة الانتقال الدستوري في تونس: الدروس الممكنة للدول العربية، **مجلة القانون والسياسة**، جامعة الجزائر، العدد 26، 2021، ص 211.

[45] . عبد القادر السنوسي، إشكالية الشرعية في ليبيا والمسار الدستوري، **مجلة العلوم السياسية**، جامعة سبها، العدد 15، 2022، ص 174.

[46] . محمد البشتي، نقد التجربة الليبية في صياغة مشروع الدستور، **مجلة دراسات قانونية**، جامعة طرابلس، العدد 9، 2020، ص 93.